

معوقات السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر Constraints of economic public policies in Algeria

حمادي مصطفى¹

¹ جامعة مولود معمري - تيزي وزو (الجزائر)

mustapha.hammadi@ummto.dz

تاريخ النشر: 2020/04/25

تاريخ القبول: 2020/04/10

تاريخ الاستلام: 2020/03/09

ملخص: تمتلك الجزائر مقومات وخصائص تجعلها من الدول المحورية التي تستطيع النهوض و القيام بإقلاع اقتصادي حقيقي يمكنها من مواكبة الدول الصاعدة في العالم. إلا أن تبني الجزائر لنموذج النمو غير المتوازن بعد مرحلة الاستقلال، و هو نموذج جيد للدول التي استطاعت جعله موافقا لبيئتها فقامت بتبني هذا النموذج إن صح التعبير أي نموذج مناسب للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة، وهذا النموذج الذي يقوم على التركيز على قطاعين أو ثلاثة على الأكثر للنهوض باقتصاد الدولة عرف و لا يزال يعرف الكثير من نقاط الضعف، حيث أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات و قطاع البناء و قطاع الخدمات، و بقيت الصناعة و الزراعة و باقي القطاعات تتميز بالركود حيث تقدم قيم مضافة منخفضة لا ترق إلى مستوى الإنفاق العمومي عليها.

كلمات مفتاحية: التقييم، السياسات العامة الاقتصادية، معوقات الاقتصاد.

Abstract: Algeria has the foundations and characteristics that reveal it from the pivotal countries that can rise and take a real economic take off that enables it to keep pace with the emerging countries in the world. Except that Algeria adopts a model of unbalanced growth after the stage of independence, and it is a good model for countries that have been able to make it compatible with their environment, so they have created this environment. The model, if you will, is any model suitable for the economic, social and political conditions of the country. This model, which is based on focusing on two or three sectors at most, to advance the country's economy was known and still knows many weaknesses, as the national economy is still heavily dependent on the hydrocarbons sector, the construction sector, and the services sector, and industry, agriculture, and the rest of the sectors remain distinguished. Stagnation provides low added values that do not rise to the level of public spending on them.

Keywords: evaluation, economic public policies, economic constraints.

إن تبني الجزائر لنموذج النمو غير المتوازن الذي يقوم على التركيز على قطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري يمتاز بمجموعة من نقاط الضعف و القوة ، حيث يركز الاقتصاد الوطني على واردات المحروقات بشكل كبير ، وفي المقابل فرغم ارتفاع أسعار البترول إلا أن باقي القطاعات وفي مقدمتها الصناعة والزراعة تقدم قيمة مضافة منخفضة يمكن أن تكون البديل لرفع إيرادات الجزائر عندما تنخفض أسعار النفط وهو مما حدث بعد 2014 حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا أثر سلبيا على إيرادات الجزائر ومن ثم تحتاج الجزائر إلى انتقال طاقوي بتحريك باقي القطاعات الراكدة لما تمتلكه الجزائر من مقومات مادية وبشرية وطبيعية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية لكي تصبح من الدول الصاعدة التي تمكنت من الإقلاع بما تمتلكه من مقومات بسيطة كسنغافورة و تركيا ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل معوقات السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر وماهي سبل معالجتها؟

للإجابة على الإشكالية السابقة نقترح الخطة التالية:

أولا: مقارنة مفاهيمية لمضمون السياسة العامة الاقتصادية.

ثانيا: مظاهر تراجع وضعف الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: معوقات السياسات العامة الاقتصادية وسبل علاجها.

أولا: السياسات العامة الاقتصادية مقارنة مفاهيمية

1. مفهوم الاقتصاد:

لغة: اقتصدَ /اقتصدَ في يقتصد، اقتصدًا، فهو مُقتصد، والمفعول مُقتصد¹. ومنه فالاقتصاد علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع، ونعني بالاقتصاد السياسي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة القوانين التي تتحكم في عملية الإنتاج وتوزيع الوسائل التي يشبع بها الإنسان حاجاته².

2. مفهوم السياسات العامة الاقتصادية :

لقد تطرق العديد من الباحثين لمفهوم السياسات العامة، كما تعتبر السياسات العامة الاقتصادية جزء من السياسات العامة، وعليه نذكر بعض تعاريف السياسات العامة:

إن السياسات العامة عملية هادفة ومقصودة وليست عشوائية أو مزاجية على عكس باقي التصرفات الحكومية فهي لا تتبعها أو تتعلق بها. حيث يرى كارل فريدريك أن السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها، سعياً للوصول إلى هدف أو تحقيق غرض مقصود.³

كما يمكن القول أن السياسات العامة ذات طبيعة هادفة، بحيث تكون محلاً للصراع والتنافس بين الجماعات التي لها مصلحة في موضوع السياسة العامة المعنية، كما أن السياسة العامة تمثل اختياراً بين البدائل، الذي يتضمن بدوره مقاصد من وراء الاختيار، فكل سياسة وراءها نهايات ومقاصد والتي تعبر عن أهداف وغايات المؤسسة⁴.

كما أن الباحث حسن ابشر الطيب وضع مجموعة من التعاريف من بينها:

✓ تعريف هارولد لاسويل بأن: السياسة العامة هي من ؟ يحصل على ماذا ؟ متى ؟ وكيف ؟

✓ تعريف توماس داي بأن: السياسة العامة هي ماتخاتار الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما.

✓ تعريف ايرا شاركنسكي: السياسة العامة هي النشاطات الهامة للحكومة.⁵

تعرف كورين لارو السياسة العامة بأنها: سلسلة من النشاطات والقرارات والإجراءات المتناسقة على الأقل بصفة ارادية من طرف فواعل النظام السياسي الإداري للدولة بغية حل مشكل مشترك، هذه القرارات تكون على شكل تصرفات أو أفعال رسمية ذات طابع قسري توجه إلى تعديل سلوك الجماعة المستهدفة، مع افتراض أنها أصل المشكلة الذي يستدعي حله⁶

كما أن السياسة العامة حسب جيمس اندرسون هي: برنامج عمل هادف ومقترح من شخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى الأهداف، أو لتحقيق غرض مقصود بمعنى أن السياسة العامة هي برنامج عمل تضعه الحكومة للتصدي للمشاكل المختلفة⁷.

كما تعتبر السياسات العامة للحكومات بأنها مجموعة من النشاطات أي القوانين واللوائح المراسيم والخطط والأفعال والسلوكيات التي تختارها من خلال إدارتها للمجتمعات.⁸

وكما هو معلوم فالسياسة العامة الاقتصادية هي نوع من أنواع السياسات العامة، وتعرف السياسات العامة الاقتصادية بأنها عبارة عن قوانين أو برامج حكومية التي تعمل على تسيير اقتصاديات الدول بشكل عقلائي وفعال.

3. واقع الاقتصاد في الجزائر:

تاريخيا فقد كان لمرحلة الاستعمار الفرنسي آثارا سلبية على المجتمع الجزائري حيث استغلت خيرات المصلحة فرنسا كما عملت فرنسا على تجهيل الشعب الجزائري وكما هو معروف فان الإنسان هو أساس أي تقدم فقد عانت جزائر ما بعد الاستقلال من غياب الكوادر وذلك إثر سلبيا على الاقتصاد الجزائري وفرض وضعا يتمثل في تبني النموذج غير المتوازن الذي يركز على قطاعين أو ثلاثة وذلك ما سوف يتسخ ويبقى على حاله إلى يومنا هذا.

تعتبر الجزائر عضوا فاعلا في منظمة أوبك بما تمتلك من ذهب اسود جعلها من بين مصدري النفط في العالم.

حيث تنبع أهمية النفط من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وقد لعب النفط دورا رئيسا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر⁹.

إن ارتفاع أسعار البترول خاصة بين سنتي 2012 و 2014 قد ساعدها على ربح الكثير من الأموال جراء ذلك إلا أن فاتورة الاستيراد ارتفعت بالمقابل جراء الطلب الداخلي و جراء عدم تحريك باقي القطاعات مثل الزراعة و الصناعة حيث تستورد الجزائر منتوجات زراعية و صناعية ، و ذلك ما سوف يظهر ابتداء من سنة 2014 أين عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا حيث أصبح سعر البترول حوالي 30 دولارا و ذلك ما أدى إلى وقوع صدمة للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بشكل كبير حيث سبب ذلك عجزا للميزانية و من ثم توجه صناع القرار إلى احتياطي الصرف و صندوق الإيرادات لتسديد العجز خاصة فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية للمواطنين من خلال دعم المواد الأولية و تمويل مشاريع السكن، بالإضافة إلى أن الحكومة الجزائرية حاولت القيام بترشيد النفقات أو بما أطلق عليه إعلاميا سياسة التقشف و أيضا زيادة أسعار البنزين لتصل إلى ضعف سعرها الذي كان سابقا خلال سنتين فقط .

ثانيا: ضعف وتراجع الاقتصاد الجزائري:

1. نقاط ضعف السياسات العامة الاقتصادية:

من بين أهم نقاط ضعف الاقتصاد الجزائري هو أن قطاع الصناعة لا يمثل إلا 4% من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وهو يدل على أن الحكومة الجزائرية لم تستطع الرفع من نسبة النمو لهذا القطاع ليكون بمثابة البديل خاصة عند انخيار أسعار المحروقات فكما هو معلوم فالنفط هو مادة غير متجددة بالإضافة إلى أن اغلب الدول المصدرة له لا تتحكم في أسعار المحروقات مما يسبب ذلك صدمة لهاته لدول المصدرة للذهب الأسود بين فترة و أخرى.

الاقتصاد الجزائري هو اقتصادٌ يمتاز بالضبابية من حيث تشريعاته حيث عرفت الجزائر مرحلتين الأولى بين 1962 و 1989 وهي المرحلة الاشتراكية، والمرحلة الثانية بعد سقوط جدار برلين وهي مرحلة الدخول في نظام السوق الحر وهي ما بعد 1989، ولكن رغم كل هذه التغييرات لا تزال القوانين تؤثر سلبا على تطور الاقتصاد الوطني وذلك بسبب عدم وجود مشاركة حقيقية لتنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في صنع وتقييم السياسات العامة الاقتصادية.

إلا أن السمة الأبرز فيه هي كونه يعتمد على الاعتماد على نموذج نمو غير متوازن الذي يقوم على ثلاث قطاعات هي قطاع المحروقات، قطاع البناء، وقطاع الخدمات والملاحظ أن الاقتصاد الوطني وبعد أكثر من 5 عقود على الاستقلال لازال الاقتصاد الوطني تمتاز مؤشرات بالضعف، ولعل من أبرز المؤشرات على ذلك ما تناوله تقرير صندوق النقد الدولي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر لا يتجاوز 2.5 بالمائة في 2018 في حين سيكون في حدود 2.7 بالمائة في 2019. أيضا عجز في الميزانية يصل إلى 7 بالمائة سنة 2018، معدل تضخم 6.5 بالمائة¹⁰.

الأرقام السابقة تكشف أن الاقتصاد الوطني لا يزال بعيدا عن مستواه الحقيقي الذي يمكنه من الوصول إلى مصاف الدول الصاعدة لذلك يجب الاستثمار في مختلف القطاعات الباقية التي أصبحت العديد من الدول تعتمد عليها من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص قطاعات الفلاحة و الصناعة والسياحة والرياضة وغيرها من القطاعات التي يمكن ان تكون بمثابة البديل لتنويع الاقتصاد الوطني الذي لازال قطاعا غير واضح الشكل فمن ناحية يمتاز بمميزات قطاع السوق و من جهة أخرى يتصف بخصائص

النظام الاشتراكي فمع تحول الجزائر من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق" عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جوهرية مستمرة خلال مسيرته التنموية ، وهذه التغيرات إن كانت تحمل إيجابيات كثيرة ، فقد عرفت أيضا اختلالات بنيوية أثرت سلبا في المحصلة النهائية للتنمية ¹¹ .

2. مظاهر تراجع الاقتصاد الجزائري:

يتسم الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات وذلك منذ الاستقلال ورغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتنويع الاقتصاد، إلا أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات ، وتتأثر أسعار المحروقات بمجموعة من المتغيرات المحلية والدولية ومن بين المتغيرات الدولية، بداية تصدير الولايات المتحدة الأمريكية للغاز الصخري و بالتالي بداية الاستغناء عن استيراد البترول خاصة أنها من أكبر الدول استيرادا للبترول و ذلك في مرحلة الرئيس السابق باراك اوباما ، بالإضافة إلى أن مرحلة باراك اوباما تميزت برفع العقوبات على إيران مما ساهم في زيادة العرض للنفط على المستوى العالمي .

من أسباب ضعف القطاع الصناعي هو مشكلة العقار بالإضافة إلى القيود البيروقراطية التي تجعل من المستثمر يتحول إلى الاستثمار إلى دول شقيقة مثل المغرب وتونس، فالاقتصاديات العربية تعاني من قلة الموارد والخبرات ومن جمود الجهاز الإنتاجي ¹² .

الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل، رغم التقدم المحقق لازل معدل البطالة مرتفعا لاسيما بين الشباب، تمثل الاستثمارات الأخيرة في البنية التحتية والتعليم خطوة إيجابية، لكن الجزائر يجب أن تعمل على تحسين مناخ الأعمال وإنشاء فرص العمل.

هكذا وصف تقرير صندوق الدولي الجزائر يناير 2011 وأضاف التقرير انه يتعين تنويع الصادرات في اقتصاد الجزائر الذي تسيطر عليه صناعة النفط والغاز الطبيعي.

من المعلوم أن الدولة تهيمن على الاقتصاد في الجزائر وذلك لأسباب تاريخية حيث وفقا للمقاربة التاريخية فأن الجزائر لم يظهر لها قطاع خاص في بين 1830 و 1962 بسبب الاستعمار الفرنسي كما أن فترة ما بعد الاستقلال وتبني الجزائري لنظام مركزي تتجمع بموجبه السلطات في العاصمة وهي بما يسمى بالمرحلة الاشتراكية، وبعد سقوط جدار برلين تحولت الجزائر كأغلبية الدول إلى النظام الرأسمالي.

فتساعد المخاطر السياسية والاقتصادية، الناتجة في غالب الأحيان من الانخفاض النسبي والمطلق لأسعار النفط... المستوى الضعيف لتطور الموارد البشرية وضعف قدرات التسيير والتنظيم، أدت إلى انخفاض ملحوظ لحصة الدول العربية في التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر ¹³

ويضيف دكتور الاقتصاد احمد بن بيتور وهو كذلك رئيس حكومة سابق بان رجال الأعمال في الجزائر اليوم متواجدين في السوق الموازية يعملون في مشاريع الدولة بتكلفة مرتفعة وأيضاً بعدم احترام مواعيد تسليم المشاريع وبرداءة في النوعية والانجاز. ويرى بن بيتور أن الأرقام الرسمية تشير من ناحية المصاريف إلى أن فاتورة الاستيراد ارتفعت من 12 مليار دولار في 2001 الى 68مليار دولار في 2017 زائد 8مليار دولار أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بمعنى تم صرف 76مليار دولار في الخارج أما من ناحية المداخيل فالانخفاض في تصدير المحروقات يقابله انخفاض من حيث حجم الإنتاج والأسعار.

إذن السمة الأولى هي عدم وجود قطاع خاص مستقل قادر على الاستثمار في باقي القطاعات الراكدة.

السمة الثانية هي كثرة الاحتجاجات ذات المطالب المجتمعية نقابات العنف انعدام أخلاق المجتمعية والفساد المجتمعي.

عرفت الجزائر موجة حركات احتجاجية كبيرة ذات مطالب اجتماعية تحركها نقابات عمالية أخرى الأطباء المقيمين في قطاع الصحة الذين خرجوا يطالبون بحقوقهم المهضومة بالإضافة إلى احتجاجات طلبة المدارس العليا و طلبة الصيدلة لتحسين ظروفهم هذا الحراك ينبى بأن مرحلة ما بعد 2010 شهدت تصاعد حراك المجتمع المدني و على رأسها النقابات و من شأنه أن يجعل من القوة المجتمعية قوة يحسب لها ألف حساب في الفترة القادمة خاصة إذا أصبحت أكثر تنظيماً فسوف تشكل ورقة ضغط على الحكام من اجل التأثير لفرض مطالبهم في أجندة صانعي السياسات العامة ، ومن ناحية ثانية فأن مرحلة ما بعد 2000 ظهرت فئات من المجتمع تمتاز بالعنف و انتشار الفساد المجتمعي من حيث انتشار الرشوة و المحسوبية .

ثالثاً: معوقات السياسات العامة الاقتصادية وطرق مواجهتها:

عرف الاقتصاد الوطني العديد من المعوقات التي جعلت من الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات وتهميش بقية القطاعات التي تقدم قيمة مضافة ضعيفة للاقتصاد مثل قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة ومن أهم المعوقات نذكر من بينها ما يلي:

1. معوقات السياسات العامة الاقتصادية:

هناك العديد من المعوقات التي تقف عائقاً أمام الإقلاع الاقتصادي في الجزائر ومن بينها:

- غياب رؤية واضحة يقوم عليها الاقتصاد الوطني تكون على المستويات الثلاثة القريبة والمتوسطة والطويلة الأمد.
- ثانيا انتشار ما يسمى بالسوق الموازي الذي لا يخضع للرقابة الحكومية أي يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة، ويستمد وجوده من عيوب وثغرات القطاع الرسمي.¹⁴
- غياب مراكز بحث تعمل على القيام بتقييم حقيقي وموضوعي لوضعية الاقتصاد الجزائري بعيدا عن توجهات السلطة السياسية الحاكمة.
- صحيح أن هناك إرادة سياسية في الجزائر لتحسين الاقتصاد الوطني إلا أنها لا تزال غير كافية لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي في الجزائر.
- التوصيات التي تعمل بعض المجالس الاستشارية كمجلس المحاسبة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لا تحض بالطابع الإلزامي التي تجعل صناع القرار في الجزائر ينتبهون لها في عملية إصلاح الاقتصاد الوطني، فالمتتبع لهاته التقارير يلاحظ أنها تقارير تقدم تقييما للوضعية الاقتصادية في الجزائر إلا أنها تبقى حبر على ورق.
- البيروقراطية الشديدة التي تعد معرقلا للاستثمار نظرا للصعوبات التي يواجهها المستثمر خاصة رجال الأعمال من داخل أو خارج البلاد خاصة ما يتعلق بقاعدة 51 مقابل 49.
- كذلك ما يلاحظ في التشريعات الاقتصادية الجزائرية ضبايتها التي لا تزال غير ملائمة لاقتصاد السوق الذي يقوم على المنافسة الحرة وتقليص تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي تحت شعار دعه يعمل دعه يمر.
- الظروف التي عرفتها البلاد خاصة خلال العشرية السوداء تعد أيضا من أسباب بقاء الاقتصاد الوطني ضعيفا نظرا لتدمير العديد من المؤسسات العمومية في هاته الفترة التي أوقفت تطور الاقتصاد الوطني.
- عدم وجود قطاع خاص فعال يعمل على منافسة الحكومة من خلال المشاريع والاستثمارات لكي يستطيع فرض نفسه كفاعل رئيسي ومحوري في السياسة الاقتصادية الوطنية.
- ذهنية الفرد الجزائري التي تقوم على مرجعية غير منسجمة مع ما تفرضه متطلبات الإقلاع الاقتصادي كالمبادرة بإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة تقوم بإنعاش الاقتصاد الوطني.
- أن كل من الزراعة والسياحة قطاعات راكدة قيمها المضافة ضعيفة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتي لا ترق لان تكون محركات حقيقية لتحقيق إقلاع اقتصادي بعيدا عن المحروقات.

- وضعية التعليم في الجزائر الذي لم يعد يقدم طاقات ونخب كفؤة ومؤهلة وذات تكوين عالي مؤهلة لقيادة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

- اقتصاد قائم على الثنائية وشديد التبعية للخارج أحادي التصدير أي ريعي¹⁵.

2. المبادئ التي يمكن من خلالها تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري:

ويتضح لنا مما سبق أن هناك مجموعة من الحلول التي ينبغي على الحكومة الجزائرية الاهتمام بها من أجل التقليل من معوقات التي تقف أمام تطور الاقتصاد الوطني، وتساهم في تحسينه من خلال تنشيط باقي القطاعات الراكدة كالزراعة، بالإضافة إلى الإشراف الحقيقي لباقي الفواعل المعنية بصناعة السياسات العامة الاقتصادية من منظمات مجتمع مدني وتنظيمات قطاع خاص، ومن بين أهم المبادئ ما يلي:

- التركيز على تحسين جودة التعليم كمفتاح رئيسي في تقدم الدولة الجزائرية فهو وسيلة وعامل مهم من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹⁶

- وضع سياسات عامة اقتصادية تفاعلية تقوم على محاورة جميع الأطراف والفواعل المعنية بالقطاع الاقتصادي دون إقصاء أي طرف للوصول إلى إجماع وطني.

- التركيز على فتح المجال لمراكز أبحاث للقيام بدراسات حول الاقتصاد الوطني في وضعه الراهن وحتى القيام بدراسات مستقبلية.

- ضرورة وجود رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد الوطني وتكون واضحة وشاملة.

- الإرادة السياسية الحقيقية التي تعد عاملا مهما لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

- الشفافية وتقديم المعلومات وتنوير الرأي العام بالأرقام والإحصائيات.

- وضع بنك للمعلومات يكون بمثابة القاطرة التي تحتوي جميع المعطيات والإحصائيات والحلول لأي مشكلة تنجم في الاقتصاد الوطني.

- العمل على ترسيخ ثقافة اقتصادية لمختلف فواعل السياسات العامة الاقتصادية من خلال الوعي الذي يعد عاملا مهما لأي إقلاع اقتصادي.

- الاهتمام بالعامل البشري من خلال تكوين نخب تكون قادرة على العمل والتسيير بنجاحة.

- التركيز على تشاركية حقيقة بين القطاعات الثلاث: تنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الحكومة للمضي قدما في تحقيق التطور الاقتصادي.

- إدخال التكنولوجيا وجعل كل العمليات والأرقام والإحصائيات رقمية يستطيع أي فاعل أو مواطن الاطلاع عليها.

خاتمة:

نستنج من خلال ما سبق أن الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني تضم العديد من نقاط القوة وفي المقابل لا تزال هناك العديد من نقاط الضعف التي تم توضيحها من خلال المعوقات العديدة كعدم كفاءة العنصر البشري ، والبيروقراطية السلبية التي تعمل على عرقلة التطور الاقتصادي إضافة إلى غياب الشفافية التسيير وفي تقديم المعلومات الحقيقية حول وضعية الاقتصاد الوطني، وعليه يجب التركيز على مجموعة من المبادئ للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال العناية بوضعية التعليم الذي يعد المفتاح الرئيسي لتكوين النخب والعنصر البشري القادر على تسيير الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ضرورة توفر رؤية وإستراتيجية لتطوير الاقتصاد تكون على المستوى القصير والمتوسط والطويل هذا بالإضافة إلى توفر إرادة سياسية حقيقية للوصول إلى الإقلاع الاقتصادي الذي نبحث عنه في الجزائر منذ 1962.

التهميش:

¹ الموقع الالكتروني <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar> يوم 1 ديسمبر 2018، ساعة الاطلاع 10 : 17.

² الموقع الالكتروني <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar> يوم 1 ديسمبر 2018 ، ساعة الاطلاع 00: 21.

³عمار معمر ، إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2009/2008، ص15.

⁴ عمار معمر ، المرجع السابق الذكر ، ص 16.

⁵ حسن ابشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات ، القاهرة ، ص 28

⁶ فؤاد ابركان ، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2010/2009، ص 4 .

⁷ سمير بن عياش ، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص8.

⁸ رياض بوريش ، "السياسات العامة من منظور حكومي" ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد5 ، ص130.

- ⁹ السعيد بريكة ، نور الهدى عمارة ، "استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر جامعة أم البواقي، العدد4، ديسمبر2015، ص274.
- ¹⁰ جريدة الخبر اليومي، سعيد بشار ، العدد8904 ، السنة التاسعة والعشرون، 14 نوفمبر 2018، ص15.
- ¹¹ علي غربي ، "معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر" ،مجلة التواصل، عدد6 ، جوان 2000 ، ص92.
- ¹² علي كساب ، محمد رتول ، "التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في اطار التدافع الاقتصادي و الشراكة". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الجزائر ، عدد1، ب س ن ، ص28.
- ¹³ علي مكيد ، "تحليل واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي و الإسلامي" ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد4، ب س ن ، ص 7.
- ¹⁴ نجة مسمش ، موسى رحاني ، "الاقتصاد الموازي وآثاره على الاستقرار الاقتصادي" ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 49 ، 2017 ، ص363.
- ¹⁵ حكيم حداشي ، "الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي" ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد3، ب س ن ، ص 304.
- ¹⁶ لخضر غول ،التعليم الثانوي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الجزائر نموذجاً .(أطروحة دكتوراه ،قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008/2009)، ص 96.